

وله عليه دين تعلق حقه في تركه ولو اراد اخذه من ورثته
لم يكن له لانه يرجع به على انسان اخر كذلك ههنا الثالث
هو ان مطالبه المحتال اذا احتال بالحق كان بمنزلة القابض
فاذا خرجت الذمه حدث حيب بما قبضه ولم يكن له الرجوع
به على من قبضه منه كما لو كان عليه دين قبض به متاعا
حدث بالمتاع حيب فانه لا يرد على من اخذه منه كذلك
ههنا وليس كذلك البايع لانه اذا باع تعلق حقه بذمة
المتبايع ولم يكن كالقابض للمتن فاذا خرجت الذمه حدث
ما ثبت له حيب قبل القبض وكان له ان يرجع في عين ماله
فهو كما لو باع شيئا بمن قبضه تعلق التمن قبل القبض فان
البايع يرجع في عين ماله وكذا ههنا فدل على الفرق بينهما
قبل فلو تغيرت العين المبيعة عن صفتها الاولى قلنا
لم نحل التغيير عند الامرين اما بزيادة ام نقصانها
فان كان بنقص مثل ان كان عبدا فذهب يده باصله
او غيرهما فلا يخلو هذا النقص اما ان يكون من قبل الله
او من قبل المتبايع او بجناية اجنبي فان كان من قبل الله
او من قبل المتبايع فنسوق فيكون التبايع بالخيار ان شاء
في العين القائمة على نقصانها لا يثبت عليه غيرها وان شاء
ضارب مع الغرما بالتمن وليس له ارش النقص لان تسليم
مضمونه عليه بالتمن يدل ان البايع لو يراه سقط التمن
عنه لا القيمة واذا كانت مضمونه عليه بالتمن وجب عليه
ان لا يضمن ارش جناه عليه ولا ما نقص به ان كان بامر
من السماء او الجناية من البايع كان المتبايع بالخيار بين ان
يقبل ناقصا دون الارش وبين ان يرد ويستوي التمن
كذلك في مسألتنا مثله لان كل واحد من الموضوعين مضمون
عليه بالتمن قيل **فما الفرق** بينهما ان المفلس يضمن العين
بالتمن وما كان مضمونا بالتمن لم يضمن فيه ارش الجناية

كالباع

12
كالباع اذا جنى على المبيع قبل القبض وليس كذلك الغاصب
لان العين مضمونه عليه بالقيمة فلهذا الرضا الجناية
فدل على الفرق بينهما هذا اذا كان بامر من السماء او بجنايته
من المفلس كما تقدم ذكره وان كانت الجناية من اجنبي كان عليه
ارش الجناية لانه جنى على ملك غيره ولزمه الارش و
كان البايع بالخيار بين ان يضارب مع الغرما بكل التمن
وبين ان يسترجع ويضرب مع الغرما بقدر الارش وانما
كان كذلك لتعيين احد ههنا ان هذا الارش بدل على جز
من اصل الخلفه وكذلك الجز ولو كان موجودا يرجع به
البايع بالفسخ فوجب اذا كان معقودا فقد حصل له
بدل ان يرجع به يعني يضرب مع الغرما فان قيل هل
قلتم ليس للبايع ان يضرب مع الغرما انه يرجع في العين
الموجودة دون الارش كما في النما المتيقن مثل ان كان تجلده
فائمه او بجمه فوضعت فان البايع يرجع بالعين دون
النما هلا قلتم ههنا مثله والا فاما الفرق بينهما قال الفرق
ان النما المتيقن هو نماملكه واذا كان تغيرا عنه كان
لصاحب الملك وليس كذلك الارش لانه بدل عن
ذلك الحق الغائب فاذا حصل له بدل وجب ان يضرب
ببدله لا بدل شي لو كان موجودا كان له بدل على ما
قلناه **القاعدة الثانية** ليس على اصلنا موضع الا
النما الذي لا يميز يتبع العين في جميع الرد **الا في مسئلة**
وهي ما اذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول وقد
زاد الصداق زياده غير متميزه فان الزوجه بالخيار
بين ان تعطيه بضع قيمة الصداق يوم اقبضها ولا
خيار للزوج في ذلك وما ذكر المسئلة في محلها فعلى
هذا لا تدخل هذه المسئلة في علتنا قلنا ان النما
الذي لا يميز يتبع العين في الفسوخ والطلاق ليس